

عقد تقديم خدمة رقم (٧١٨ / ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥)

انه في يوم الخميس الموافق ٢٠٢٥/٢/١٣ تم ابرام هذا العقد بين كلاً من:
اولاً: الهيئة العامة للطرق والكباري ومقرها ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر بصفتها المتعاقد، وهي الجهة المستفيدة من عملية "أعمال التدقق لرفع المساحي ومراجعة المناسيب التصميمية لمشروع القطار الكهربائي السريع الخط الاول (القطاع السابع من فوكة حتى مطروح) نطاقي غرب الدلتا(بالأمر المباشر)، ويمثلها قانوناً في التوقيع على هذا العقد السيد المهندس / طارق محمد عبد الجادل (طرف أول).
بصفته رئيس مجلس الإدارة.

ثانياً: مجموعة XYZ لأعمال البناء الأساسية والمساحة ومقره / ١٨ ش زكرياء الحاوي الشعب سابقاً - قسم العمارة الهرم - الجيزة وشكلها القانوني/ شركة مساهمة والمصنفة/ اعمال استشارات هندسية واعمال المساحة ومسجل بسجل استثمار القاهرة برقم ٨٩٢٩١ بطاقة ضريبية رقم ٤٩٧-٤٢-٣٤١-٥١١ ويعملها المهندس/ محمود احمد أبو العلا اسماعيل بصفته / نائب رئيس مجلس الادارة وينوب عنه في التوقيع الاستاذ/ عمر جابر محمد بطاقة رقم قومي / ٢٩٥٠٤٠٩٤٠٢٣٥٢ بموجب توكيل رقم (٥٠٢/١) مأمورية ضرائب / الاستثمار (طرف ثانى)

تمهيد

حيث ان الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على عملية "أعمال التدقق لرفع المساحي ومراجعة المناسيب التصميمية لمشروع القطار الكهربائي السريع الخط الاول (القطاع السابع من فوكة حتى مطروح) نطاقي غرب الدلتا(بالأمر المباشر)، ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، حيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك واتمامه وفقاً للشروط والمواصفات واية متطلبات اخرى وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات والعرض المقدم منه، والذي قبله الطرف الأول.

وفي ضوء اعتماد السيد الفريق/ نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعة ووزير الصناعة والنقل لإجراءات طرح العملية وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩

وتعديلاتها، وطلب عرض السعر وكراسة الشروط والمواصفات بشأن الاتفاق المباشر على عملية "أعمال التدقق لرفع المساحي ومراجعة المناسيب التصميمية لمشروع القطار الكهربائي السريع الخط الاول (القطاع السابع من فوكة حتى مطروح) نطاقي غرب الدلتا(بالأمر المباشر).

ووفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة موضوع هذا العقد وما اوصت به لجنة الاتفاق المباشر بجلستها المعقودة من قبول العرض المقدم من الطرف الثاني بمبلغ ٨٠٢٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثمانية مليون ومائتان ألف جنيه لا غير) ، والذي تمت الترسية بناء عليه، باعتباره الأفضل شروطاً والأقل سعراً واستجابة للشروط والمتطلبات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة .

وبعد ان اقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد اتفقا على الآتي:-

